تشخيص المعوقات التي تحول دون تحقيق استثمار سياحي مستدام وسبل ترقيته– حالة الجزائر

Diagnosing the obstacles that prevent the achievement of sustainable tourism investment and the means of promoting it-The case of Algeria-

مرباح طه ياسين*، جامعة الجزائر3 (الجزائر)
كرمية توفيق، جامعة اكلي محند اولحاج بالبويرة (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2020/06/28 ؛ **تاريخ المراجعة**:2020/12/15 ؛ **تاريخ القبول**: 2020/12/28

ملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى بيان التحديات والمعوقات المؤثرة في جذب الاستثمارات السياحية المستدامة في الجزائر وكيفية معالجتها، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها إلى أنه رغم مجهودات وزارة السياحة لإعادة صورة الجزائر إلى الساحة السياحية الدولية، إلا أنها لم تعتمد على إستراتيجية تسويقية من خلال الاطلاع الحقيقي على رغبات وتطلعات بمختلف السياح، كما أنه لا يوجد تموقع واضحة للسياحة الجزائرية في أذهان السياح،بالإضافة إلى عدم وجود تنسيق بين الوكالات السياحية فيما بينها سواء على المستوى المحلي أو الوطني، كما توصلت الدراسة إلى أن الاستثمارات السياحية في الجزائر تواجه عدة عراقيل إدارية أبرزها كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية، الفساد وغياب الشفافية، وتوصي الدراسة بضرورة رسم إستراتيجية تساهم في مواجهة مختلف العراقيل التي أثرت سلبا على جذب الاستثمارات السياحية ، وفرض رقابة صارمة و مستمرة من قبل الهيئات المختصة والمسؤولة عن تنفيذ ومتابعة هذه المشاريع.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، السياحة، الاستثمار السياحي المستدام، التنمية السياحية.

تصنيف JEL: **P33** ، **F21** .

Abstract:

This research paper aims to show the challenges and obstacles affecting attracting sustainable tourism investments in Algeria and how to address them, and one of the most important results reached is that despite the efforts of the Ministry of Tourism to return Algeria's image to the international tourism scene, it did not depend on a marketing strategy by looking at The real is on the wishes and aspirations of different tourists, as there is no clear location for Algerian tourism in the minds of tourists, in addition to the lack of coordination between tourist agencies among them, whether at the local or national level, and the study also found that tourism investments Alive in Algeria faces several administrative obstacles, the most prominent of which are administrative procedures and the spread of bureaucracy, corruption and the absence of transparency, and the study recommends the need to draw up a strategy that contributes to facing the various obstacles that have negatively affected the attraction of tourism investments, and the imposition of strict and continuous monitoring by the competent bodies responsible for implementing and monitoring this Projects.

Key words: investment, tourism, sustainable tourism investment, tourism development .
Jel Classification codes: P33, F21.

* المؤلف المرسل مربا طه ياسين، جامعة الجزائر 3، tahayass@hotmail.com

I. تمهيد :

يلعب القطاع السياحي في الوقت الحاضر دورا بارزا في الاقتصاد العالمي نظرا لما تحققه المبادلات السياحية من نتائج معتبرة، فالسياحة حاليا هي صناعة تجارية وقطاع اقتصادي هام في عملية التنمية فقد أظهرت تجربة العديد من الدول الأهمية التي يكتسبها هذا القطاع من النشاط إذ يحقق أموالا كبيرة ويجلب عدد هائل من السياح كما تعد صناعة تصديرية وتتقارب أحيانا أخرى مع ما تحققه المبدلات النفطية، بحيث تعتبر السياحة حاليا صناعة تصديرية فهي بالتالي قطاعا اقتصاديا هاما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وهي لا تقل أهمية عن القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة نظرا للدور الهام الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية حيث ظلت فكرة السياحة مرتبطة بفكرة التجارة الدولية وبعمليات تسديد وموازنة أو تغطية العجز فيه كما تعتبر وسيلة فعالة لجلب العملة الصعبة وامتصاص البطالة لأنها نشاط يعتمد بالدرجة الأولى على اليد العاملة مما جعل الكثير من الدول تولي اهتماما خاصا لهذا الميدان حيث عمدت إلى تخصيص رؤوس أموال هائلة للاستثمار فيه ، لذا فقد تغيرت وجهة نظر دول العالم ومن ضمنها الدول النامية للاستثمار السياحي، فاقتصاديات هذه الدول تعاني من عدم كفاية الموارد المالية المتاحة لتمويل الاستثمارات المطلوبة لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وتأتي أهمية هذا النوع من الاستثمار كونه يحتل أهمية استثنائية بسبب ما تعانيه الدول النامية من تفاقم أزماتها المالية الشيء الذي زاد من حدته تقلص مصادر التمويل المختلفة.

إشكالية الدراسة: وجود ظاهرة الضعف في الاستثمار في قطاع السياحة للدول العربية وبالأخص في الجزائر، فرغم ما تتميز به من مقومات سياحية طبيعية وحضارية وموروث تاريخي، إلا أن مساهمة هذا القطاع لا يرقى للمستوى المطلوب بالمقارنة مع نظيراتها من الدول المجاورة لها ومن الأسباب التي أثرت على تطوير هذا القطاع وجود العديد من العراقيل والمشاكل، ومما سبق تتبلور لنا معالم الإشكالية التالية:

ما هي مختلف المعوقات التي تحول دون تحقيق استثمار سياحي مستدام في الجزائر؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

- ما لمقصود بالاستثمار السياحي؟
- ما هو واقع المؤشرات الحالية للقطاع السياحي في الجزائر ومساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟
- كيف يمكن مواجهة مختلف التحديات التي تحول دون تحقيق استثمار سياحي مستدام في الجزائر؟

وسنعالج هذه الإشكالية من خلال هذه الورقة البحثية وذلك بالتطرق إلى مختلف جوانبه النظرية والتطبيقية، التي تندرج ضمن المحاور الرئيسية التالية:

- **المحور الأول:** أساسيات حول السياحة والاستثمار السياحي؛
- **المحور الثاني:** تقييم واقع المؤشرات الحالية القطاع السياحي في الجزائر ومساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- **المحور الثالث:** تطور الاستثمار السياحي في الجزائر
- **المحور الرابع:** تشخيص التحديات التي تواجه الاستثمارات السياحية في الجزائر.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع التي تعالجه بحيث أن للسياحة لها أهمية كبيرة في الوقت الحالي لما لها من تأثير ايجابي وكبير على مستوى اقتصاديات الدول في مجالات الاستثمار، وخلق مناصب الشغل، التدفقات المالية،كما يعتبر الاستثمار في القطاع السياحي من بين أبرز المواضيع ركزت عليها الأبحاث والدراسات وفي كيفية مساهمته في تطوير هذا القطاع السياحي في دول العالم وخاصة دولة الجزائر، إضافة إلى توضيح مختلف التحديات التي تحد من عملية جذب الاستثمارات السياحية في الجزائر.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف، نذكر منها:

- التعرف على دور الاستثمارات السياحية في التنمية السياحية في الجزائر؛
- التعرف على واقع الاستثمارات السياحية في الجزائر وإبراز مختلف التحديات التي تواجهها ؛
- اقتراح بعض الحلول المناسبة للنهوض بالاستثمار في القطاع السياحي بحيث يساهم بصفة فعالة في الاقتصاد الوطني.

منهج الدراسة: بغرض دراسة حيثيات موضوع هذا البحث، تم الاستناد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الملائم لتشخيص القطاع السياحي وإعطاء صورة واضحة عنه، مستعملين في ذلك مجموعة من الأدوات المتمثلة في المعلومات الإحصائية والمقارنات المتعلقة بالواقع الاقتصادي للسياحة على المستوى العالمي وعلى مستوى الدول العربية ونخص بالذكر الجزائر محور دراستنا هذه.

I.1 الإطار النظري للدراسة

I.1.1 المحور الأول: السياحة والاستثمار السياحي

I.1.1.1 تعريف السياحة: تعددت التعاريف التي قدمها الباحثون للسياحة فهناك من عرفها على أنها عبارة عن ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة من الراحة وإلى تغيير الهواء وإلى مولد وإحساس بنمو الطبيعة والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وأيضا إلى نمو الاتصالات بين الشعوب مختلفة من الجماعة الإنسانية [1].

كما عرفت السياحة على أنها مجموعة من الأنشطة البشرية اتي تتعلق بالسفر إلى إشباع حاجات السائح [2].

وبالنسبة للمنظمة العالمية للسياحة (WTO) فتعرفها على أنها نشاط الأنشطة التي تتعلق بخروج الفرد من الوسط الذي يقيم فيه ولمدة تتجاوز سنة متواصلة لغرض الترفيه والاستمتاع على أن لا تكون مرتبطة بممارسة نشاط بهدف الحصول على دخل [3].

وإن تعريف السياحة لا يكتمل إلا بتعريف السائح الذي يمثل محور هذا النشاط، وفي هذا السياق فقد عرفته لجنة الخبراء الاقتصاديين التابعة لعصبة الأمم سنة 1973 بأنه" أي شخص يسافر لفترة من 24 ساعة أو أكثر غير تلك التي يقيم فيها بصفة دائمة[4].

من خلال التعاريف المقدمة للسياحة نستنتج ما يلي:

- تتضمن السياحة تنقل الفرد من مكان لمكان أخر قصد الترفيه والاستجمام في فترة لا تتجاوز سنة؛
- ترتكز السياحة على مختلف الجوانب النفسية والاجتماعية للفرد؛
- الغاية من السياحة تحقيق المتعة والراحة دون اللجوء لممارسة عمل بمقابل.

I.1.1.2 تعريف الاستثمار السياحي: الاستثمار كمصطلح يعني توظيف الأموال أو استثمارها في المجالات أو الفرص الاستثمارية التي يعتقد أن المستثمر أن فيها فرصا ذات جدوى تحقق أفضل عائد في أقل مستوى من المخاطر، وإن أحد مجالات الاستثمار هو الاستثمار السياحي ويقصد بهذا النوع من الاستثمار أن يوجه المستثمر أي كان عربيا أو أجنبيا جزء او كل من أمواله التي بحوزته في الفرص الاستثمارية السياحية، أما المستثمر فيقصد به ذلك الشخص الذي يطلب استثمار أمواله في تنشيط السياحة في أي بلد كمجال أو كفرصة استثمارية لتشغيل ما لديه من موارد وفي مختلف المناطق والمواقع الأثرية والتاريخية والدينية[5].

أما الاستثمار السياحي يعرف على أنه هو مجموع ما ينفق في قطاع السياحة وما تستقطبه الدول من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع، ويعتبر كذلك من الأنشطة الواعدة لما تتيحه من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة، كما أن تطور الاستثمار السياحي يتوقف على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في مجال السياحة، إلى جانب قوة المنتج المعروض وحجم الطلب السياحي عليه في سوق السياحة العالمية ومدى اهتمام الدولة بعنصر التسويق السياحي للتعريف بمنتجها السياحي، وحسب المنظمة العالمية للسياحة (OMT) الاستثمار السياحي والذي يهدف إلى تكوين رأس المال السياحي الخام وذلك من خلال النشاطات المنتجة لرأس المال السياحي الثابت والمتمثلة في تشييد المباني السياحية وهياكل الاستقبال ومراكز التسلية للاستعمال السياحي، مثل الفنادق، القرى السياحية، السلاسل الفندقية[6].

I.1.2 المحور الثاني: تقييم واقع المؤشرات الحالية للقطاع السياحي في الجزائر ومساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

سنحاول تقديم بعض المؤشرات المتعلقة بالسياحة الجزائرية من حيث الطاقة الفندقية، التدفقات السياحية الوافدة للجزائر، ومساهمتها القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

I.1.2 تقييم واقع المؤشرات الحالية للقطاع السياحي في الجزائر: يمكن تقييم واقع القطاع السياحي في الجزائر من خلال التعرف على ما يلي:

I.1.2.1 الطاقة الفندقية: يعكس الجدول 01 تطور الطاقة الفندقية في الجزائر من خلال عدد الأسرة والتطورات التي طرأت عليه.

الجدول رقم 01 : تطور الطاقة الفندقية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000–2017)

السنوات	عدد الاسرة	السنوات	عدد الأسرة
2000	77242	**2009**	86383
2001	72485	**2010**	92377
2002	73548	**2011**	92737
2003	77473	**2012**	96898
2004	82034	**2013**	98804
2005	83895	**2014**	99605
2006	84869	**2015**	102244
2007	85000	**2016**	107420
2008	85876	**2017**	112264

المصدر: (بيانات مقدمة من وزارة الهيئة العمرانية والسياحية والصناعة التقليدية)

من خلال بيانات الجدول 01 نلاحظ أن عدد الأسرة في الفترة من 2000 إلى 2017 كان في تزايد مستمر ولكن بمعدل بطيء حيث بلغت طاقة الإيواء سنة 2000 ب 772242 سرير ، لتصل طاقة الإيواء سنة 2017 إلى 112264 سرير بإجمالي فنادق بلغ 268 فندق ويبقى هذا العدد ضعيف لتلبية احتياجات الزبائن .

كما يمكن تصنيف التطور في طاقات الإيواء حسب التصنيف الفندقي وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 02 : طاقات الايواء حسب التصنيف الفندقي(2000–2017)

سنة /فندق	5 نجوم	4 نجوم	3 نجوم	2 نجوم	1 نجمة	بدون تصنيف	الإجمالي
2000	6200	5100	30330	5190	3322	27100	77242
2001	4832	3621	15808	5331	2165	40728	72485
2002	6000	2975	11717	3338	2033	47485	73548
2003	4212	5424	14740	3757	4959	44381	77473
2004	4590	3383	14857	5415	2315	51474	82034
2005	4590	3383	14807	5800	2315	53000	83895
2006	5455	3743	11225	5843	2378	56225	84869
2007	5455	3743	11225	5843	2378	56356	85000
2008	5455	3743	11601	5843	2378	56856	85876
2009	5455	3950	11700	6044	2378	56865	86392
2010	4948	3560	13090	8070	3804	58905	92377
2011	4948	3750	13180	8070	3804	58985	92737
2012	4242	1600	5775	4605	8407	72296	96925
2013	4242	1600	5775	4605	10639	71943	98804
2014	4242	1800	5829	4605	10639	72490	99605
2015	4242	1800	5829	4605	11295	74473	102244
2016	6734	2810	7045	4425	11295	75111	107420
2017	6734	4508	5678	4565	11335	79444	112264

المصدر: (بيانات مقدمة من وزارة الهيئة العمرانية والسياحية والصناعة التقليدية)

نلاحظ من خلال معطيات الجدول 02 أن أعلى نسبة من إجمالي طاقات الإيواء كانت من نصيب عدد الأسرّة في الفنادق غير المصنفة أي بدون نجمة ثم الفنادق ذات 3 نجوم غير أن هذا التطور كان ضعيفا حتى بعد تحسن الظروف الأمنية في مرحلة ما بعد 2000 حتى الوصول إلى سنة 2012 حيث أصبحت الفنادق ذات نجمة واحدة في المرتبة الثانية إلى يومنا هذا .

كما يوضح الجدول ان عدد الأسرة في تزايد مستمر ولكن بوتيرة ضعيفة حيث يلاحظ تطور عدد الأسرة ما بين 2000 و 2017 بحوالي 35 ألف سرير خلال 17 سنة ويبقى هذا الرقم ضعيف جدا ، كما يبين الجدول أن عدد الأسرة يقل في الفنادق ذات 5 نجوم و 4 نجوم ويتمركز بصفة كبيرة في الفنادق غير المصنفة و ذات نجمة وثلاث نجوم، وقد يرجع ذلك الى عدة عوامل أهمها[7]:

- تخوف شركات الفندقة العالمية مثل " الهيلتون " و " الشيراتون " من الاستثمار في هذا النوع من الفنادق بشكل واسع لعدم توفر مناخ الاستثمار الملائم وقلة مردودية هذا القطاع في الجزائر ؛
- امتناع الدولة عن الاستثمار في هذا الصنف من الفنادق الضخمة استثماراتها وقلة عائداتها .

وتتوزع هذه الأسرّة حسب المناطق الحضرية والساحلية والصحراوية والتي يمكن إيجازها في الجدول التالي:

الجدول رقم 03 : توزيع طاقات الإيواء في المؤسسات الفندقية (2000–2017)

سنة	حضري	ساحلي	صحراوي	حمامات	جبلي	اجمالي
2000	33000	25442	9000	8500	1300	77242
2001	33495	23485	7723	6536	1246	72485
2002	35126	26034	8105	6905	1225	77395
2003	35126	26034	8105	6905	1225	77395
2004	48880	21710	4431	5742	1411	82174
2005	50311	22000	4431	5742	1411	83895
2006	44561	23148	11639	4608	913	84869
2007	44592	23248	11639	4608	913	85000
2008	44700	23500	11639	4918	1119	85876
2009	44905	23804	11649	4906	1119	86383
2010	52085	31322	3770	4111	1089	92377
2011	52445	31322	3770	4110	1089	92736
2012	54186	29886	5954	5467	1405	96898
2013	55988	29886	6058	5467	1405	98804
2014	61012	27962	4547	4259	1825	99605
2015	62479	30380	3636	3866	1883	102244
2016	66155	30500	4780	4102	1883	107420
2017	69861	31326	4928	4266	1883	112264

المصدر: (بيانات مقدمة من وزارة الهيئة العمرانية والسياحية والصناعة التقليدية)

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم 03 أنه وبالرغم من الجهود المبذولة في ترقية أنواع السياحة المختلفة التي تزخر بها الجزائر لا يزال هناك تمركز طاقات الإيواء في الفنادق الحضرية والساحلية وهذا دليل على أن الجهود المبذولة تبقى ضعيفة وأن كما نلاحظ استحواذ المنتج الحضري بنسبة 62.22 %.

I. 2.1.2الليالي السياحية في المؤسسات الفندقية:مدة إقامة السائح في مختلف المؤسسات الفندقية في البلد المضيف تمثل الليالي السياحية وتتنوع هذه الليالي في المؤسسات الفندقية الجزائرية بين ليالي سياحية للمقيمين وغير المقيمين والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم 04 : تطور الليالي السياحية للمقيمين وغير المقيمين (2000-2017)

السنوات	عدد الليالي السياحية للمقيمين	عدد الليالي السياحية لغير المقيمين	السنوات	عدد الليالي السياحية للمقيمين	عدد الليالي السياحية لغير المقيمين
2000	3545230	202905	**2009**	4971372	674456
2001	3802628	225652	**2010**	5185231	754103
2002	3827700	253307	**2011**	5484105	845367
2003	3948200	376038	**2012**	5703550	936631
2004	4149426	393631	**2013**	5926968	994266
2005	4222305	483332	**2014**	6215932	837812
2006	4376625	528591	**2015**	6307411	839161
2007	4546085	573855	**2016**	6283910	992611
2008	4750796	595747	**2017**	6260409	1146061

المصدر: (www.ons.dz.the-sta.htm (الديوان الوطني للإحصاءات))

نلاحظ من خلال الجدول 04 أن الليالي السياحية للمقيمين بالجزائر في ارتفاع متواصل لتصل إلى حوالي 6 مليون ليلة سياحية سنة 2017 وهذا راجع لاهتمام السكان المحليين بالسياحة الداخلية بعد تحسن الوضع الأمني.

أما عدد الليالي السياحية لغير المقيمين عرف تقلبات من سنة إلى أخرى خلال فترة وعرفت الحصيلة مستويات دنيا في التسعينيات لأسباب أمنية بالدرجة الأولى لتعرف بعد ذلك تحسنا ملحوظة لتفوق سنة 2017 مليون ليلة سياحية .

I.1.2.3 التدفقات السياحية الوافدة إلى الجزائر: كلما كان هناك تنوع في عناصر الجذب السياحي يعمل على رفع معدل التدفقات السياحية الوافدة إلى البلد، والجدول التالي يوضح تطور عدد السياح خلال فترة 18 سنة.

الجدول رقم 05 : تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر(2000-2017)

السنوات	عدد السياح	السنوات	عدد السياح
2000	865984	**2009**	1911506
2001	901416	**2010**	2070496
2002	988060	**2011**	2394887
2003	1166287	**2012**	2634056
2004	1233719	**2013**	2732731
2005	1443090	**2014**	2301373
2006	1637582	**2015**	1709994
2007	1743084	**2016**	2039444
2008	1771749	**2017**	2450785

المصدر: (www.ons.dz.the-sta.htm (الديوان الوطني للإحصاءات)

من خلال هذه البيانات يمكن ان نستنتج ان حركة السياح الوافدين الى الجزائر عرفت نموا متواصلا من 2000 ب 865984 سائح إلى غاية 2013 اي يحقق اعلى مستوياته ب 2732731 سائح ، للتناقص في السنوات التي تليها وتعود بالارتفاع سنة 2017 ب 2450785 سائح تترجم مساعي الدولة من المخططات التنموية ومخطط التهيئة السياحية 2030 .

I.2.2. مساهمة القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية : يمكن توضيح مساهمة القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر كما يلي:

I.2.2.1. المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي: الجزائر من البلدان التي تتوفر على إمكانيات وقدرات كبيرة ولكنها غير مستغلة بكفاءة مقارنة بالفرص المتاحة، وهذا ما يتضح من خلال مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم 06 : مساهمة السياحة و السفر في الناتج المحلي الإجمالي (2000–2017)

السنوات	المساهمة الإجمالية	نسبة المساهمة	المساهمة المباشرة	نسبة المساهمة المباشرة	السنوات	المساهمة الإجمالية	نسبة المساهمة	المساهمة المباشرة	نسبة المساهمة المباشرة
2000	5,53	5,65	3,06	3,13	**2009**	10,68	7,74	5,04	3,65
2001	6,33	6,27	3,26	3,24	**2010**	9,85	6,89	4,85	3,39
2002	7,12	6,69	3,54	3,32	**2011**	9,48	6,45	4,83	3,29
2003	8,32	7,29	3,88	3,4	**2012**	9,78	6,44	5,05	3,32
2004	9,52	8	4,33	3,64	**2013**	10,55	6,76	5,54	3,55
2005	9,64	7,64	4,88	3,87	**2014**	10,18	6,26	5,3	3,25
2006	9,89	7,71	4,22	3,29	**2015**	10,95	6,58	5,88	3,53
2007	10,06	7,58	4,27	3,22	**2016**	11,4	6,68	6,12	3,54
2008	9,23	6,8	4,22	3,11	**2017**	11,3	6,8	5,4	3,3

Source: (www.wttc.org/datagateway)

مقارنة بمساهمة المتوسط العالمي السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي العالمي والذي بلغ 11 % سنة 2017 نجد أن المساهمة الإجمالية للسياحة و السفر في الناتج المحلي الجزائري قد بلغ 6.8 % ما يعادل 11.3 مليار دولار، والمساهمة المباشرة ب 3.3% نجد أن هذه المعدلات ضعيفة جدا، وتبقى غير مقنعة إذا ما تم مقارنتها بالمؤهلات والإمكانيات السياحية التي تزخر بها الجزائر .

I.2.2.2. إيرادات القطاع السياحي: تعتبر الإيرادات السياحية مصدرا مهما من مصادر اكتساب العملات الأجنبية وذلك نتيجة ما ينفقه السائح على السلع والخدمات وبالتالي زيادة الطلب ما يرافقه زيادة في العرض ما يساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم 07: تطور الإيرادات السياحية (2000–2017)

السنوات	الإيرادات السياحية	السنوات	الإيرادات السياحية
2000	102000000	**2009**	361000000
2001	100000000	**2010**	324000000
2002	111000000	**2011**	300000000
2003	112000000	**2012**	295000000
2004	178000000	**2013**	326000000
2005	477000000	**2014**	348000000
2006	393000000	**2015**	357000000
2007	334000000	**2016**	243000000
2008	473000000	**2017**	140000000

المصدر : (بيانات من البنك الدولي،www.data/albankaldawli.org/indicator)

يتبين لنا من خلال الجدول رقم 07 ان الإيرادات السياحية في الجزائر شهدت تذبذبا حيث عرفت معدلات تغير سلبية خلال الفترة الممتدة من 2006 الى غاية 2016 اذ انتقلت من393 مليون الى 243 مليون دولار أمريكي حيث شهدت سنة 2017 سقوطا حرا ب 140 مليون دولار،وشهدت سنة 2005 أعلى قمية لها ب 477 مليون دولار و اقل سنة 2008 ب 473 مليون دولار تزامن مع مخطط التهيئة السياحي.

I. 2.2.3.مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات:حققت الجزائر نتائج لا تدعو للتفاؤل نتطرق إليها في والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم 08: تطور الميزان السياحي الجزائري (2000-2017)

السنوات	الايرادات السياحية	النفقات السياحية	الرصيد	السنوات	الايرادات السياحية	النفقات السياحية	الرصيد
2000	102000000	193000000	-91000000	**2009**	361000000	574000000	-213000000
2001	100000000	194000000	-94000000	**2010**	324000000	716000000	-392000000
2002	111000000	248000000	-137000000	**2011**	300000000	595000000	-295000000
2003	112000000	255000000	-143000000	**2012**	295000000	598000000	-303000000
2004	178000000	341000000	-163000000	**2013**	326000000	532000000	-206000000
2005	477000000	660000000	-183000000	**2014**	348000000	685000000	-337000000
2006	393000000	414000000	-21000000	**2015**	357000000	765000000	-408000000
2007	334000000	502000000	-168000000	**2016**	243000000	475100000	-232100000
2008	473000000	613000000	-140000000	**2017**	140000000	580000000	-440000000

المصدر : (www.data/albankaldawli.org/indicator, بيانات من البنك الدولي)

من خلال الجدول 08 نلاحظ ان الميزان السياحي الجزائري عرف عجزا طول فترة 2000-2017 وتراوحت قيمة العجز من 21 مليون دولار سنة 2006 الى 440 مليون دولار سنة 2017 وهذا لارتفاع حجم النفقات مقارنة بالإيرادات والذي ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات .

I.4.2.2.مساهمة القطاع السياحي في التشغيل: بالعودة إلى المفاهيم السابقة للسياحة نجدها تُعرف على أنها صناعة تتكون من مجموعة من الأنشطة لذا فهي تمتلك قدرة كبيرة على تأمين فرص العمل وإيجاد فرص التوظيف سواء بشكل مباشر داخل القطاع ذاته أو بشكل غير مباشر أي بتوفيرها في مختلف القطاعات التي لها علاقة بالقطاع السياحي فمثلا لو نأخذ الفندقة نجد أن معظم الدراسات التي أُجريت أثبتت بأن كل بناء لغرفة فندقية جديدة يخلق 3 مناصب عمل مباشرة نظرا للارتباط الأمامي والخلفي وتكامل القطاع السياحي مع بقية القطاعات الأخرى، والجدول التالي يوضح عدد المناصب المباشرة والغير المباشرة .

الجدول رقم 09: تطور مساهمة السياحة و السفر في التشغيل (2000-2017)

السنوات	المساهمة المباشرة	نسبة من مجموع العمالة	المساهمة الكلية	نسبة من مجموع العمالة	السنوات	المساهمة المباشرة	نسبة من مجموع العمالة	المساهمة الكلية	نسبة من مجموع العمالة
2000	154,74	2,48	229,38	4,68	**2009**	269,18	2,84	593,12	6,26
2001	166,31	2,52	338,31	5,12	**2010**	254,09	2,61	539,54	5,54
2002	180,5	2,61	379,32	5,5	**2011**	266,57	2,77	535,43	5,58
2003	180,39	2,69	402,76	6,02	**2012**	292,23	2,87	583,01	5,73
2004	225,51	2,91	518,1	6,64	**2013**	321,38	2,97	634,45	5,87
2005	258,85	3,16	527,95	6,45	**2014**	305,91	2,82	604,42	5,57
2006	239,02	2,69	576,25	6,49	**2015**	324,6	2,83	682,9	5,97
2007	225,41	2,62	546,19	6,35	**2016**	318,3	2,78	677,6	5,92
2008	227,66	2,48	515,04	5,62	**2017**	320,1	2,8	678,7	6

المصدر : (www.data/albankaldawli.org/indicator, بيانات من البنك الدولي)

انطلاقا من الشكل رقم 09 والذي يبرر تطورات العمالة في القطاع السياحي حيث شهدت المساهمة المباشرة والمساهمة الكلية ارتفاعات متواصلة بمعدلات ضعيفة وتراوحت العمالة المباشرة بين 2.48 % و 3.16 % من نسبة العمالة الوطنية وهو معدل ضعيف بالمقابل شهدت العمالة الإجمالية معدلات تراوحت من 4.68 % و 6.64 % من العمالة الوطنية من خلال توظيف سنة 2017 ب 320.1 ألف عامل كمساهمة مباشرة و 678.7 ألف عامل كمساهمة إجمالية .

I.3 المحور الثالث: تطور الاستثمار السياحي في الجزائر

يعتبر الاستثمار السياحي أهم الأمور في الاقتصاد الوطني وهو من الفرص الحقيقية للتنمية الاقتصادية والدفع بعجلة التنمية السياحية، ولعل من ابرز اهتمامات الدولة في الفترة الأخيرة هو الاستثمار في القطاع السياحي الذي يعتبر قطاع هام للتنويع الاقتصادي، خاصة في ظل الانخفاض الذي مس أسعار المحروقات،لذا وجب الاهتمام بهذا القطاع.

I.3.1. المبالغ الموجهة للاستثمارات في القطاع السياحي : سنعرض المبالغ التي تم تكريسها من اجل الاستثمار في القطاع السياحي خلال الفترة 2012-2017 .

الجدول رقم 10: المبالغ الموجهة للاستثمارات في القطاع السياحي في الجزائر(2012–2017) مليار دينار

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مبلغ الاستثمار	130	134.4	143.8	176.2	196.1	190.4
معدل نمو الاستثمار	2.6	3.4	7.0	22.5	11.3	-2.9

Source: (Agence National de Développement D'investissement (ANDI),2018.voir, web cite http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395)

من خلال الجدول رقم 10 نلاحظ ان المبالغ المخصصة للاستثمار في القطاع السياحي في تزايد مستمر، حيث قدر في سنة 2012 ب 130 مليار دينار إلى أن يصل إلى 196.1 مليار دينار سنة 2016، ثم انخفض سنة 2017 الى 190.4 مليار دينار، حيث يدل هذا الانخفاض إلى السياسة المتبعة من الحكومة وهي سياسة التقشف وهو ما أدى إلى انخفاض الاستثمار في القطاع السياحي .

I.3.2.تطور الاستثمارات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2002–2017):يمكن تبيان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب القطاعات خلال الفترة 2002-2017 من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم11: تطور الاستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة (2002–2017).

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة(%)	القيمة بمليون دينار جزائري	النسبة	منصب الشغل	النسبة(%)
الفلاحة	13	1.44	5768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82593	3.28	23928	17.91
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37	81413	60.95
الصحة	6	0.67	13572	0.54	2196	1.64
النقل	26	2.89	18966	0.75	2407	1.80
السياحة	19	2.11	128234	5.09	7656	5.73
الخدمات	136	15.09	130980	5.20	13842	10.36
الاتصالات	1	0.11	89441	3.55	1500	1.25
المجموع	**901**	**100**	**2519831**	**100**	**133583**	**100**

Source: (Agence National de Développement D'investissement (ANDI),2018.voir, web cite http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395)

يتبين من الجدول 11 أن بالرغم من تشجيع الدولة للاستثمار الأجنبي وذلك من خلال القوانين و التسهيلات الضريبية، إلا أن حجم المشاريع الاستثمارية الأجنبية في القطاع السياحي لا تتجاوز 19 مشروعا وهي نسبة ضعيفة جدا، اي ما نسبته 2.11 % من إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وهذه النسبة تعكس ضعف الجزائر في جلب الاستثمارات الأجنبية للقطاع السياحي .

I.3.3.تطور الاستثمارات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2002–2017) : يبين الجدول الموالي ذلك:

جدول رقم 12: تطور حجم مشاريع الاستثمار في قطاع السياحة مقارنة بالقطاعات الاخرى في الجزائر خلال الفترة (2002–2017).

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1342	2,12	260750	1,82	55240	4,49
البناء	11031	17,44	1331679	9,31	242428	19,68
الصناعة	12698	20,08	8373763	58,56	538558	43,73
الصحة	1093	1,73	221383	1,55	25968	2,11
النقل	29267	46,28	1164966	8,15	158780	12,89
السياحة	1266	2	1228830	8,59	77158	6,26
الخدمات	6531	10,33	1272057	8,9	125014	10,15
التجارة	2	0	10914	0,08	4100	0,33
الاتصالات	5	0,01	436322	3,05	4348	0,35
المجموع	63235	100	14300664	100	1231594	100

Source: (Agence National de Développement D'investissement (ANDI),2018.voir, web cite http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395)

الشكل رقم 1:تطور حجم مشاريع الاستثمار في قطاع السياحة مقارنة بالقطاعات الأخرى في الجزائر خلال الفترة (2002–2017)

Source: (Agence National de Développement D'investissement (ANDI),2018.voir, web cite http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395)

من خلال الجدول رقم 12 نلاحظ أن المشاريع الاستثمارية للجزائر وصل الى 63235 مشروع خلال الفترة (2002-2017)، وهو مؤشر يعكس مدى اهتمام الدولة بالاستثمارات، ومن جهة أخرى يمثل حجم الاستثمارات السياحية للجزائر خلال هذه الفترة حوالي 2% وهي نسبة ضعيفة جدا أي بحوالي 1228830 مليون دينار جزائري 8.59% من إجمالي المبلغ الموجه للقطاعات الأخرى، وهذا يبين الإهمال و التهميش التي يتعرض له قطاع السياحة مقارنة بالقطاعات الأخرى، برغم من الدور الكبير الذي يلعبه هذا القطاع سواء من الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي وذلك من خلال المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية وخلق فرص شغل وغيرها.

I.4 المحور الرابع: تشخيص المعوقات التي تحول دون إقامة تنمية سياحية مستدامة في الجزائر

يمكن تلخيص مختلف المعوقات التي تحول دون إقامة تنمية سياحية مستدامة في الجزائر على النحو الآتي[8]:

I.4.1.المعوقات الإدارية:بما أن الاستثمار السياحي في الجزائر جزء لا يتجزأ من الاستثمار العام ، فالعراقيل التي تقف أمام الاستثمار بصفة عامة تقف كذلك أمام الاستثمارات السياحية، سواء كانت هذه الاستثمارات السياحية محلية أو أجنبية، وبالتالي سوف نعالج في هذه النقطة أهم العراقيل التي تقف أمام الاستثمار السياحي في الجزائر

- **كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية:** رغم التسهيلات التي تقدمها الجزائر للمستثمر السياحي إلى أن الواقع يكشف أن الإجراءات التي تنص عليها القوانين الجزائرية يضطر المستثمر من خلالها إلى أداء 14 مرحلة كاملة قبل الوصول إلى إنشاء مؤسسته مع العلم أن المستثمر في كل من تونس والمغرب يمر ما بين 5 إلى 9 مراحل إدارية، ونجد كذلك المستثمرون يشتكون كثيرا من العراقيل الإدارية وانتشار البيروقراطية الشديدة كالبطء في العمل الإداري وصعوبة فهم العامل لتفاصيل طلب المستثمر والفساد الإداري... وغيره، بالإضافة إلى تعدد القوانين والأنظمة والتعديلات والتغييرات.
- **الفساد الإداري وغياب الشفافية:** كثرة العراقيل وتعقد الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية في جانب الاستثمار السياحي هذه المظاهر السلبية تؤدي إلى بروز ظاهرة الفساد الإداري، حيث للجا المستثمر إلى الطرق غير القانونية كالرشوة والوساطة والمحسوبية لتسهيل الإجراءات والحصول على الخدمة وهذا ما هو منتشر.
- **تدهور الاستقرار السياسي: للاستقرار السياسي دور فعال على** يلعب الاستقرار السياسي دورا مهما وذا أثر فعلي على ووافد الاستثمارات السياحية وخلال فترة التسعينات عاشت الجزائر أزمة سياسية أثرت سلبا على مكانة الجزائر في الساحة الدولية، مما أدى إلى تصنيفها ضمن الدول ذات درجة الخطر المرتفع وذلك من قبل مراكز التقييم الدولية، هذه الوضعية التي مرت بها الجزائر جعلت المستثمرون الأجانب يتجنبون الاستثمار فيها وزيارتها.
- **غياب التكتلات السياحية الدولية والعربية:** عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة جعلها في وضعية تنافسية أقل مقارنة مع الدول المتقدمة لجذب الاستثمارات السياحية الأجنبية.

I.4.2. المعوقات السياسية: إن توافر الاستقرار السياسي كأحد مقومات البيئة السياسية وكعنصر من عناصر المناخ الاستثماري، وبخصوص الوضع الأمني في الجزائر وعلاقته بالسياحة، فيمكن القول أن الجزائر مرت بأزمة سياسية وأمنية صعبة لعدة سنوات خلال فترة التسعينات، حيث ساهم هذا الوضع المتردي في تأخر ملحوظ على القطاع السياحي مقارنة ببلدان أخرى كمصر، تونس والمغرب بالإضافة أنه كرس ثقافة الرفض عند شرائح اجتماعية واسعة لأنواع محددة من الأنشطة السياحية في الجزائر، وهنا نشير إلى أن الوضع الأمني لا يقتصر فقط على ظاهرة العنف التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة بل تضم كل أنواع الانحرافات كالاعتداءات الجسدية والسرقة وغيرها، حيث أصبحت هذه الانحرافات تشكل خطرا كبيرا على المجتمع، وبالتالي تهدد القطاع السياحي.

ولقد تعاقب على الوزارات مئات الأشخاص وعرفت الجزائر أكثر من 10 حكومات، وفقدت الثقة بين الحاكم والمحكوم وهو ما جعل الجزائر تصنف من بين الدول ذات الخطر السياسي المرتفع مع مطلع الألفية الثالثة، وبالرغم من تخفيف الأحداث الأمنية وتشويه صورة الجزائر أمام مجتمع الاستثمار، إلا أن أوجه القصور ما تزال تشكل الصورة أللأمنية في الجزائر والمؤسف فعلا أن أصحاب القرار لا يعطون أية أهمية لمثل هذه الوضعية التي من شأنها طرد ليس الأجنبي فقط بل حتى الوطني، إن مثل هذه السلوكيات القاصرة تفقد الدولة أهم أسلحتها لتكوين واقع ومجال صحي للاستثمار، في هذا الإطار يتوجب العمل على رفع درجة الاستقرار السياسي بالبلد بانتهاج المزيد من الإجراءات لتثبيت النظام الديمقراطي والتنمية المدنية وتعزيز واقع حقوق الإنسان كما يتوجب رفع درجة الأمن والاستقرار في مدننا الكئيبة والتي أصبحت مرتعا لكل مساوئ الأخلاق ومعالجة الأحداث الأمنية كالسرقة والتعدي على الأشخاص والممتلكات الطاردة للاستثمار.

I.4.3.العوائق الاقتصادية:تتمثل في:

- **النقص في البنية التحتية المادية والاجتماعية:** تشمل البنية التحتية المادية والاجتماعية لدولة ما، الطرقات والموانئ والاتصالات، إضافة إلى التعليم والصحة والتكوين ولتعزيز هذه الخدمات الأساسية فائدة مزدوجة في تحسين معيشة الفقراء، وتمكين نمو الشركات وتوسعها، إذ تؤدي الطرقات ذات النوعية الرديئة إلى منع المنتجين الصغار من دخول الأسواق الإقليمية،وإلى إثقالهم بعبء مشاكل النقص في المدخلات الأساسية، وتفتقد الجزائر لمشروعات البنية التحتية مثل المواصلات حيث نجد أن بعض المناطق السياحية معزولة لاسيما في الجنوب؛
- **محدودية الموارد البشرية** : إن توفير العمالة المؤهلة والمطلوبة للممارسة النشاط السياحي تمثل نقطة ذات أهمية كبرى من وجهة نظر المهتمين بالسياحة، فالسياحة هي صناعة خدمات تتطلب مستوى من المهارات سواء الخدمات السياحية المباشرة

في المشروعات السياحية أو الخدمات المتصلة بها مثل جوازات السفر، والجمارك ومنح التأشيرة وغيرها من الخدمات، فالجزائر تسعى من خلال مخطط التنمية السياحية 2030إلى إقامة مشاريع ومركبات سياحية ضخمة تتوفر على عدد محدود من مؤسسات تكوين مختصة في التكوين السياحي، وهي لا تقدم الكثير من حيث النوعية أو العدد، وهي لا تلبي متطلبات السوق السياحية الوطنية من اليد العاملة المؤهلة، فمن ناحية النوعية مازال فروع التكوين كلاسيكية قديمة تتمثل في فرع الاستقبال، الإطعام، التسيير الإداري ، وهي برامج تكوينية قديمة وغير مطورة مع ما يتماشى والبرامج الحديثة أو من حيث استحداث تخصصات جديدة مثل الدليل السياحي، العاملين في الوكالات السياحية، منظمو الرحلات الجماعية، أو المقدمين للمنتج السياحي في الخارج..الخ، أما من جهة العدد فإن المؤسسات الثلاثة السابقة والمؤسسة منذ سنة 1976 في كل من بوسعادة وتيزي وزو والجزائر العاصمة لا يتخرج منها إلا العدد القليل فقدرتها الاستيعابية الكلية تقدر ب 480 طالب فقط مما جعل اليد العاملة المؤهلة في القطاع السياحي لا تشكل إلا 5,15 %في النشاط السياحي في حين أن المعايير الدولية تحدد ضرورة التكوين النوعي لحوالي 30 %من مجموع المستخدمين.

- **عدم الاستقرار الاقتصادي** :يعتبر الاستقرار الاقتصادي للدولة عاملا حاسما ومهما لاستقطاب المستثمر الأجنبي ومنع هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، إذ أن المستثمر يسعى أساسا وراء استغلال أمواله ووحداته الإنتاجية إلى تحقيق عوائد مجزية ولن يتسنى له ذلك إلا إذا كان اقتصاد الدولة التي يستثمر فيها مستقرا لا تقصف به الأزمات الاقتصادية ويظهر عدم الاستقرار الاقتصادي في حالات من أهمها التضخم بحيث تزال معدلات التضخم في السنوات الأخيرة مرتفعة في الجزائر من سنة لأخرى،كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم: معدل التضخم للفترة(2005 –2018).

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
التضخم	1.38	2.31	3,68	4,86	5,74	3,91	4,52
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التضخم	8,89	3,25	2,92	4.78	6.39	5.59	4.26

المصدر: من موقع البنك الدولي http//www. Albankaldawli.org

I.4.4. العوائق الاجتماعية والثقافية: يمكن توضيحها كما يلي:

– إن مشكل العمالة والتشغيل له تأثير على الاستثمار من جهة ارتفاع المعدل السنوي للنمو الديمغرافي، مقابل نمو سنوي أقل لمعدل التشغيل من جهة أخرى وقد أدى الاختلال التوازني الاجتماعي إلى تفاقم البطالة من 15 %سنة 1984 إلى 17 %سنة 1987 وإلى 2,17 %سنة 1989 ثم 2,19 سنة 1990 وفي سنة 1991 ب لغت 2,20%.؛

– نسبة الفقراء في الجزائر في الريف أكبر من فقراء المدينة، وهذا التفاوت الكبير بين الريف والمدينة يؤدي إلى زيادة الهجرة الريفية بازدياد مضطرد مادامت عوامله مستمرة، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة الثنائية في المجتمع، وانخفاض القدرة الشرائية؛

– قصور في الوعي: لدى أصحاب المشروعات الاستثمارية في القطاع السياحي بطبيعة الناس وثقافتهم الفرعية بكل مضامينها المختلفة عند التخطيط للمشروعات السياحية، فيجب أن تركز دراسات الجدوى على كل الأبعاد البشرية والاجتماعية والثقافية لتلك المناطق خصوصا عند إنشاء المنتجعات الجبلية والقرى السياحية في المناطق السياحية أو القروية؛

– عدم الاهتمام بالصناعات البيئية التقليدية: التي تمثل عنصر جذب هام للسائحين الأجانب وتشجيع الأسر القائمة عليها من جانب المسؤولين الرسميين والجمعيات الوطنية، حيث أن لهذه الأنشطة جدوى اقتصادية أكيدة، بالإضافة إلى إبراز القيم الفنية والجمالية في تراث وثقافة الجماعة المحلية وتعميق الإحساس بأهمية وأصالة هذا التراث واعتزاز الزائرين بهذه القيم؛

– عدم وجود نشرات أو كتيبات : تبرز مختلف الخصائص البشرية والتراثية إلى جانب المقومات الطبيعية والاقتصادية في مناطق الجذب السياحي، خصوصا المناطق ذات الثقافات الفرعية مثل مناطق وادي مزاب وجنات والطاسيلي، ومنطقة الأوراس ومنطقة القبائل...

– قلة أو عدم استخدام منتجات البيئة كعناصر ثقافية مادية عند تأثيث القرى والمنتجعات السياحية خصوصا في المناطق الصحراوية والقروية والجبلية البعيدة ذات مقومات الجذب المتعددة، بالرغم أن هذا من شأنه أن يخلق انسجاما وتوافقا مع البيئة وسيحقق راحة للسائح المحلي والأجنبي.

كما يمكن إضافة عوائق أخرى يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

– تردد القطاع لخاص في الاستثمار السياحي : يتضح من خلال الإحصائيات المتوفرة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات أن القطاع الخاص الوطني والأجنبي يتردد عن الاستثمار في القطاع السياحي حيث بلغت طلبات الاستثمار في المجال السياحي 2 % من مجموع طلبات الاستثمار، وهذه النسبة تعتبر نسبة ضئيلة جدا وبعيدة عن طموحات تنمية وتطوير القطاع السياحي لجعله قطاعا قائدا للتنمية الاقتصادية في الجزائر،

– مشاكل على مستوى قطاع الصناعات التقليدية : تلعب الصناعة التقليدية دور أساسي في تقديم صورة عن البلد (حرفه، حضارته و ثقافته التي تنعكس في المنتجات التي ينجزها كصناعة الملابس الصوفية والخفيفة المستعملة، صناعة السجاد والأفرشة، صناعة الأثاث المنزلي، المنتجات الجديدة والفخار...)، فالسياحة والصناعة التقليدية تشكلان نشاطا متكاملا وغالبا ما يكون هذا النشاط ضروريا لتحسين ظروف معيشة سكان المنطقة من خلق مناصب شغل وفك العزلة وكذا تخفيف وتيرة هجرة الشباب.

– تدهور المحيط الطبيعي والثقافي : تعددت وتعقدت العراقيل التي يواجهها المستثمر في القطاع السياحي على المستوى التقني والإداري والمالي تضاعفت بوجود مناخ غير ملائم للتنمية السياحية ويتعلق الأمر بتدهور البيئة الطبيعية وتعرضها لمختلف أنواع التلوث ، فالازدحام الكبير الذي تعرفه الشواطئ الجزائرية بسبب قلة المرافق السياحية على مستوى البلاد وانعدام سياسة للتنمية السياحية ترمي إلى ترقية السياحة في المناطق الداخلية أدى إلى تدهور الشريط الساحلي وتشويه مناظره، بالإضافة إلى ظاهرة الاستغلال الفوضوي لرمال الشواطئ هذا ما جعل السياح الأجانب يمتنعون عن التردد على الشواطئ الجزائرية وبالتالي يصبح الاستثمار فيها غير فعال.

– كما أن وجود الذهنيات المعادية التي تعتبر السياحة مصدرا للتشويه والعنف الثقافي يجعل من المستثمرين الأجانب لا يقدمون على التفكير بالاستثمار في الجزائر.

II. نتائج وتوصيات

1.II نتائج الدراسة: توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- للاستثمار السياحي دور بارز في تحقيق التنمية السياحية وتطوير القطاع السياحي فتطوير هذا النوع من الاستثمار يتوقف على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في مجال السياحة، إلى جانب قوة المنتج المعروض وحجم الطلب السياحي عليه في سوق السياحة العالمية ومدى اهتمام الدولة بعنصر التسويق السياحي؛
- السياسات المتبعة من قبل الجزائر لتطوير القطاع السياحي وإن حققت بعض النجاحات غير أنها لم تتمكن من أخذ حصة سوقية بمستوى المؤهلات السياحية للجزائر في سوق السياحة العالمي، وحتى الإستراتيجية الحالية غير كافية لتنمية وتطوير القطاع السياحي؛
- رغم مجهودات وزارة السياحة لإعادة صورة الجزائر إلى الساحة السياحية الدولية، إلا أنها لم تعتمد على إستراتيجية تسويقية من خلال الاطلاع الحقيقي على رغبات وتطلعات بمختلف السياح، كما أنه لا يوجد تموقع واضحة للسياحة الجزائرية في أذهان السياح، بالإضافة إلى عدم وجود تنسيق بين الوكالات السياحية فيما بينها سواء على المستوى المحلي أو الوطني.
- يعتبر غياب الشفافية وانتشار البيروقراطية والفساد الإداري،تدهور الاستقرار السياسي، من بين أهم التحديات التي تحول دون تحقيق تنمية سياحية مستدام.

2.II توصيات الدراسة: على إثر النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم جملة من التوصيات من أجل مواجهة مختلف العوائق والتي تساهم ترقية الاستثمارات السياحية في الجزائر كما يلي:

- ضرورة الاهتمام أكثر بالقطاع السياحي نظرا لكونه يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تدعيم القطاع الخاص المستثمر في المجال السياحي من طرف الحكومة الجزائرية الدولة الجزائرية؛
- محاربة جميع مظاهر الفساد الإداري وانتشار البيروقراطية التي أثرت على الاستثمارات السياحية بشكل كبير؛
- السعي نحو تبسيط الإجراءات الإدارية في جانب الاستثمار السياحي؛
- تفعيل المراقبة المستمرة للمشاريع الاستثمارية من قبل الهيئات المسؤولة عن تنفيذ هذه المشاريع؛
- زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للترويج والترقية السياحة على مستوى المؤسسات المكلفة؛
- ضرورة اهتمام الحكومات والقطاع الخاص والهيئات المكلفة بوضع إستراتيجية محكمة للتسويق السياحي تأخذ بعين الاعتبار جميع الإمكانيات المتوفرة للقطاع السياحي.

- **الإحالات والمراجع :**

[1] هاني نوال (2013) ، تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية، *مجلة الباحث*، العدد13، الجزائر: جامعة ورقلة، ص73.

[2] كواش خالد (2004) اهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية–حالة الجزائر،أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، الجزائر :جامعة الجزائر3، ص10.

[3] هاني نوال (2013) ، مرجع سبق ذكره، ص73.

[4] دعبس يسرى (2009) ، السياحة والمجتمع دراسات وبحوث في أنثربولوجيا السياحة، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، الاسكندرية،مصر، ص14.

[5] www.ahlulbaitonline.com/karbala/New/html/research/pdf/conf/4-13.pdf, consulter le 24/06/2020 ,18:26 pm.

[6] خالفي علي، خيري محمد (2019)، دور الاستثمار السياحي فيي تطوير القطاع السياحي الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد 10(1)،الجزائر: جامعة خميس مليانة، ص317.

[7] عشي صليحة (2011) ، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه، علوم الاقتصادية، الجزائر : جامعة باتنة، ص122.

[8] عبد القادر عوينان (2013)، السياحة في الجزائر الامكانيات والمعوقات (2000–2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025، *أطروحة دكتوراه*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، الجزائر: جامعة الجزائر 3، ص 221–224